➢ **المستقبل – الاثنين 20.03.2017**

• استئناف العلاقات «النفطية» بين الرياض والقاهرة

التفاصيل:

استئناف العلاقات «النفطية» بين الرياض والقاهرة

تسلمت مصر خلال اليومين الماضيين، اول شحنتي نفط سعوديتين بعد استئناف التعاقد بين هيئة البترول المصرية والمجموعة النفطية السعودية العملاقة ارامكو، بحسب ما اكد أمس الناطق باسم وزارة البترول المصرية.

وقال الناطق حمدي عبد العزيز «تسلمنا الجمعة والسبت اول شحنتي نفط بعد استئناف التعاقد مع شركة ارامكو الذي يقضي بتوريد 700 الف طن شهريا مشتقات نفطية الى مصر». اضاف «سنتسلم شحنتين اخريين في 26 و27 اذار الجاري».

وكانت وزارة البترول المصرية اعلنت الاربعاء الماضي، ان ارامكو ستستأنف ارسال شحنات النفط الى مصر التي توقفت منذ تشرين الاول 2016 بدون اي توضيحات.

وقالت الوزارة انه «تم الاتفاق على استئناف الجانب السعودي توريد شركة أرامكو شحنات المنتجات البترولية وفقاً للعقد التجاري الموقع بين هيئة البترول وشركة أرامكو».

واضافت انه «كان هناك تواصل بين الجانبين لاستئناف توريد الشحنات ولا سيما أن التعاقد كان سارياً».

وابرمت السعودية اتفاقا مع مصر في نيسان 2016 لتسليمها على امد خمس سنوات 700 الف طن من المنتجات النفطية شهريا، بقيمة اكثر من عشرين مليار دولار. لكن المملكة قررت وقف الشحنات الى مصر في تشرين الاول في اوج خلاف بين البلدين حول سوريا.

وتقربت القاهرة من روسيا حليفة الرئيس السوري بشار الاسد بينما تدعم الرياض مجموعات معارضة للنظام السوري. ودفعت الرياض مليارات الدولارات للقاهرة منذ سقوط الرئيس الاسبق الاسلامي محمد مرسي.

وقالت وزارة البترول المصرية انه «طبقاً لإفادة شركة أرامكو فان تأجيل الشحنات كان لظروف تجارية خاصة بها فى ظل المتغيرات التى شهدتها أسعار البترول العالمية فى الأسواق».

واشارت ارامكو ايضا، حسب البيان، الى «قيام السعودية بتخفيض فى مستوى إنتاجها من البترول وتزامن ذلك مع أعمال خاصة بالصيانة الدورية لمعامل التكرير».

وقال وزير البترول المصري طارق الملا، إن مصر استلمت شحنتي سولار من أرامكو السعودية النفطية الحكومية يومي الجمعة والسبت.

وكان الملا يتحدث في مؤتمر للطاقة في القاهرة. ووافقت السعودية في أبريل نيسان من العام الماضي على إمداد مصر بنحو 700 ألف طن من المنتجات النفطية المكررة شهريا لمدة خمس سنوات لكن الشحنات توقفت في أوائل أكتوبر تشرين الأول. وأعلنت مصر الأسبوع الماضي أنه تم استئناف الشحنات.

ولجأت مصر إلى السوق الفورية في الأشهر الماضية بعد توقف شحنات أرامكو لكنها سعت أيضا وراء صفقات مماثلة لتعويض النقص. وكان من المتوقع وصول شحنات من الخام من العراق في أواخر مارس /آذار في إطار اتفاقية لتوريد مليون برميل شهريا.

وقال الملا إنه يعيد ترتيب برنامج استلام الشحنات المتفق عليها مع الموردين في ظل استئناف شحنات أرامكو.

- **الدبار – الاثنين 20.03.2017**
  - تعافي أسعار «النفط» يحتاج الى تمديد «الإتفاق» ومُواجهة الإنتاج الأميركي
  - إيران تنافس قطر في إنتاج الغاز

التفاصيل:

تعافي أسعار «النفط» يحتاج الى تمديد «الإتفاق» ومُواجهة الإنتاج الأميركي
النفط يتراجع الى 51.46 دولاراً للبرميل مع الشكوك بعدم قدرة «أوبك» على تقليص الإنتاج بالوتيرة المتوقّعة
انخفضت أسعار النفط يوم الجمعة في آخر جلسة تداول للاسبوع المنتهي في الوقت الذي تبحث فيه السوق عن دلائل تبين مدى فعالية تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في تصريف تخمة المعروض العالمي.
وتراجع خام القياس العالمي مزيج برنت عشرة سنتات أو 0.19 بالمئة إلى 51.64 دولار للبرميل.
ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي ثلاثة سنتات أو 0.06 بالمئة إلى 48.72 دولار للبرميل.
وهبطت أسعار النفط كثيرا في الأسبوع الماضي بفعل مخاوف من أن تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها أوبك ومنتجون خارجها من بينهم روسيا لا تقلص تخمة المعروض بالوتيرة المتوقعة في مواجهة تنامي الإنتاج الأميركي.
وأظهرت بيانات رسمية أن مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، انخفضت الأسبوع الماضي مع هبوط الواردات بعد ارتفاعها على مدى تسعة أسابيع متتالية.
وتراجعت مخزونات الخام 237 ألف برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في العاشر من آذار على عكس تقديرات المحللين الذين توقعوا زيادة قدرها 3.7 مليون برميل.
وتوصلت أوبك ومنتجون مستقلون من بينهم روسيا إلى اتفاق تاريخي العام الماضي على خفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يوميا في النصف الأول من 2017.
لكن المنظمة قالت في تقريرها الشهري إن مخزونات النفط العالمية زادت في كانون الثاني إلى 278 مليون برميل يوميا فوق متوسط خمس سنوات.
وفي علامة على أن جهود أوبك ليس لها تأثير يذكر زادت الشحنات المتجهة إلى آسيا ثلاثة بالمئة

منذ إبرام اتفاق المنظمة على خفض الإمدادات.
بلغ متوسط صادرات النفط العراقية في آذار 3.25 مليون برميل يوميا خلال الأربعة عشر يوما الأولى من الشهر بانخفاض طفيف عن مستواها في شباط البالغ 3.27 مليون برميل يوميا. لكن الانخفاض لم يكن بالقدر المتوقع وهو ما قد يثير شكوكا في التزام العراق باتفاق خفض الانتاج.
وأظهر استطلاع لآراء محللين في السوق نشرت نتائجه يوم الجمعة الفائت أن منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ستحتاج إلى تمديد اتفاق خفض إنتاجها النفطي، من أجل الحفاظ على تعافي أسعار الخام، في ظل انتعاش الإنتاج خارج المنظمة، والذي قد يبدد أثر جهودها الرامية للتخلص من تخمة المخزونات.
وقال ستة من بين عشرة محللين استطلعت رويترز آراءهم انهم يعتقدون أن المنظمة ستمدد اتفاق تخفيض الإنتاج بعد حزيران المقبل، بينما يرى اثنان أنها ليست بحاجة للتمديد، في حين لم يحسم اثنان آخران رأيهما.
وقال هاري تشيلنغويريان، المحلل لدي بنك «بي.إن.بي باريبا» الفرنسي «إذا كانت أوبك تستهدف حقا مستوى محددا للمخزون، فيجب تمديد (اتفاق) تقييد الإمدادات القائم».
وأضاف «لكن في ضوء تصريحات المنتجين الأخيرة التي تشير إلى أن تمديد العمل بهذه السياسة يتوقف على التعاون، فإن أوبك ستواجه معضلة بشأن الخطوات التالية عندما تجتمع مجددا في ايار».
وكانت أوبك قالت في تقريرها الشهري الذي نشر يوم الثلاثاء الفائت ان مخزونات النفط ارتفعت في كانون الثاني رغم الاتفاق العالمي على خفض الإمدادات، ورفعت توقعاتها للإنتاج خارج المنظمة في 2017، بما يشير إلى تعقيدات تواجه جهود التخلص من تخمة المعروض.
غير أن المنظمة شددت على أن المخزونات ستبدأ في الهبوط بفضل خفض الإمدادات، قائلة انه »من المتوقع أن تبدأ السوق في استعادة توازنها أو أن تشهد حتى انخفاضا للمخزونات« في النصف الثاني من العام.
وقالت دانييلا كورسيني، المحللة لدى بنك «أنتيسا سان باولو» الإيطالي «إذا كان المطمح الرئيسي للمنظمة هو خفض مخزونات الخام العالمية فعليا صوب متوسطها في خمس سنوات، فعلى أوبك أن تزيد تخفيضاتها وتحدد حصة للأعضاء الذين تم استثناءهم.«
وأضافت «يجب كبح إجمالي إنتاج أوبك عند المستوى الحالي البالغ نحو 32.1 مليون برميل يوميا، بما يقل عن المستوى البالغ 32.5 مليون برميل يوميا، الذي من شأنه أن يعيد التوازن للسوق هذا العام. إذا كان هدف أوبك الرئيسي ببساطة هو الحفاظ على أسعار الخام فوق 40-45 دولارا للبرميل، فإن التمديد التلقائي للاتفاق الحالي قد يكون كافيا.«
وتعكف المنظمة على خفض إنتاجها بنحو 1.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من الأول من كانون الثاني، في أول خفض من نوعه في ثماني سنوات. واتفقت روسيا وعشر منتجين آخرين خارج المنظمة على خفض الإنتاج بما إجماليه 600 ألف برميل أخرى يوميا.
وساهم التزام أوبك القوي في ارتفاع أسعار النفط، لكن المكاسب تقلصت بسبب تزايد إنتاج النفط الأميركي.
وبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 55 دولارا للبرميل منذ بداية العام، لكن الأسعار لامست أدنى مستوي لها في ثلاثة أشهر هذا الأسبوع، بفعل مخاوف من وفرة المعروض في السوق عقب نمو إنتاج الولايات المتحدة.
وكان عدد من كبار المسؤولين السعوديين في قطاع الطاقة قد نصحوا شركات النفط الأميركية الكبرى المستقلة بألا تفترض أن أوبك ستمدد تخفيضات الإنتاج لتعوض تنامي الإنتاج من حقول النفط الصخري الأميركي.
وقال هانز فان كليف، المحلل لدى بنك »إيه.بي.إن امرو» الهولندي التعافي (في إنتاج النفط الصخري) ربما يكون أقوى قليلا مما توقعت أوبك، وهو ما قد يماثل الوضع في السنوات التي سبقت 2015.
وأضاف «تجدد الصراع على الحصة السوقية يعتمد بقوة على التطورات المستقبلية في الإنتاج من

خارج أوبك، ومن النفط غير الصخري في المناطق التي تقلصت فيها الاستثمارات بشكل كبير.«
وقال غولدمان ساكسان الطلب على النفط سيتجاوز المعروض في الربع الثاني من هذا العام، وانه ليس من مصلحة أوبك تمديد الاتفاق بعد ستة أشهر لأن هدف المنظمة هو عودة المخزونات إلى مستواها الطبيعي وليس دعم الأسعار.
وقال محمد غلام المحلل لدى رايموند جيمس للسمسرة «من المرجح أن تظل أسعار النفط متقلبة على المدى القصير. لكن بعد ذلك ما زلنا واثقين من ارتفاع كبير في أسعار النفط هذا العام لأن هذا مطلوب كي تستعيد سوق النفط العالمية توازنها.«
وأضاف «من وجهة نظرنا، نمر حاليا بالمراحل الأولى من دورة ارتفاع في الطاقة تستمر عدة سنوات، وموجة التصحيح الأخيرة تمثل فرصة شراء للمستثمرين.«

إيران تنافس قطر في إنتاج الغاز
أعلنت وكالة أنباء وزارة النفط الإيرانية "شانا"، الأحد 19 مارس/آذار، أن آبار الخام بحقل "بارس" الجنوبي للغاز بدأت الإنتاج للمرة الأولى صباح اليوم الأحد.
ونقلت "شانا" عن غلام رضا منوشهري، نائب رئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية، قوله: "يتوقع أن تبدأ الآبار بإنتاج 5 آلاف برميل يوميا وستبلغ 35 ألف برميل يوميا في غضون أسبوع ...نأمل خلال 30 إلى 45 يوما أن تصبح لدينا أول شحنة جاهزة للتصدير من الطبقة النفطية في بارس الجنوبي".
وآبار بارس الجنوبي جزء من أكبر حقل غاز في العالم وتتقاسمه إيران مع قطر. وقالت الوكالة إن الحقل يحوي أيضا احتياطات نفطية تتجاوز 14 مليار برميل.
وتسعى إيران إلى زيادة حصتها في أسواق النفط العالمية لتعود إلى مستويات ما قبل فرض العقوبات الغربية عليها على خلفية نشاطها النووي.
وسيساعد بدء الإنتاج في "بارس الجنوبي" أكبر حقل غاز في البلاد، إيران على تحقيق هذا الهدف، وكذلك اللحاق بمستوى إنتاج قطر للغاز في هذا الحقل.
وبدأت قطر باستخراج النفط من حقل "بارس الجنوبي" في عام 1990، في حين أن إيران تأخرت في ذلك إلى عام 2000 وفقا لمصادر إيرانية.
وفي عام 2015 أنتجت قطر زهاء 177 مليار متر مكعب، بينما وصل إنتاج إيران إلى 132 مليار، أي حوالي 75% من الكميات القطرية.

- **الشرق الاوسط – الاثنين 20.03.2017**
  - أسعار النفط تهبط بسبب زيادة عدد الحفارات الأميركية

التفاصيل:

أسعار النفط تهبط بسبب زيادة عدد الحفارات الأميركية
هبطت أسعار النفط اليوم (الاثنين) بعد أن أدى ازدياد عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة إلى الضغط على الأسواق المتخمة بالفعل .عن آخر سعر إغلاق عند الساعة 25:00 بتوقيت غرينيتش،

وهبطت أسعار «خام برنت القياسي» 20 سنتاً عند 56.51 دولار .إلى 50.48 دولار للبرميل .وهبط سعر التعاقدات الآجلة لـ«خام غرب تكساس الوسيط» الأميركي 28 سنتاً.

- **الحياة – الاثنين 20.03.2017**
  - نيجيريا تصدّر الغاز الى شمال أفريقيا وغربها
  - حفارات النفط الأميركية تهبط بأسعار النفط
  - «النفط الليبية» تتوقع استعادة السيطرة على رأس لانوف والسدرة

التفاصيل:

نيجيريا تصدّر الغاز الى شمال أفريقيا وغربها

قررت نيجيريا تزويد المغرب ودول أخرى في شمال أفريقيا وغربها بالغاز الطبيعي، في إطار مشروع ضخم للطاقة الإقليمية سيفضي إلى مدّ أنبوب لنقل الغاز على طول الساحل الأطلسي لتزويد 11 بلداً جنوب الصحراء، وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط ثم إلى جبل طارق ودول الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

وقال العاهل المغربي الملك محمد السادس في رسالة إلى المشاركين (150 دولة) في مؤتمر «كرانس مونتانا» في الداخلة جنوب المغرب، إن «المشروع الهيكلي لنقل الغاز بين نيجريا والمغرب، سيشكل مصدراً للطاقة لكل دول المنطقة، وسيساهم في تنشيط التطور الصناعي، ويمكّن من إنشاء سوق كهربائية متكاملة يكون لها تأثير كبير في تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي». وتتولى الرباط حالياً مع أبوجا الخطوات التنفيذية للمشروع، الذي تدعمه المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والبنك الأفريقي والبنك الإسلامي والبنك الأوروبي والدول المانحة. وأعلن محافظ ولاية جيغاوا في شمال نيجيريا محمد أبو بكار، أن بلاده «ستبدأ تصدير الغاز إلى المغرب وبعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في القريب العاجل». ولفت إلى أن الاتفاق «يقضي بنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى المغرب، مروراً بعدد من الدول الأفريقية، وسيُنقل الغاز في مرحلة أولى عبر البواخر في انتظار استكمال مدّ الأنبوب».

ورحبّت دول أفريقية بانضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (سيداو)، الذي «يساهم في تنمية المنطقة وجلب الاستثمارات والخبرة المغربية والعربية». ويُقدّر وزن الاتحاد الاقتصادي الذي تأسس عام 1975 ويضم 15 دولة في غرب أفريقيا منها السنغال وساحل العاج ونيجريا، بنحو 800 بليون دولار، وربما يتجاوز تريليون دولار مع انضمام المغرب. وتعوّل نيجيريا على مشاريع الرباط في أفريقيا لنقل غازها إلى الاتحاد الأوروبي، ومعالجة بعض الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن تراجع أسعار النفط. وتراهن دول غرب أفريقيا على المغرب لربطها بشبكة الكهرباء ونقل بعض الوحدات الصناعية، مثل معلبات الغذاء والملابس والمساهمة في تحديث البنى التحتية. وستؤمّن الرباط من جهة أخرى، إمداداتها من الغاز الطبيعي الأفريقي مستقبلاً، في حال رفضت الجزائر تجديد اتفاق «غاز المغرب العربي» الذي سينتهي العمل به عام 2021، وهو ينقل الغاز الجزائري (20 مليون متر مكعب) إلى إسبانيا وفرنسا عبر المغرب منذ العام 1993.

واستورد المغرب من أفريقيا نحو 3 بلايين دولار من المحروقات ومشتقاتها في العامين الأخيرين، من مبادلات تجارية إجمالية قُدرت بـ11 بليون دولار. وعلى رغم تحقيقه فائضاً في الميزان التجاري

في الصادرات الصناعية والزراعية والغذائية والخدمات، فهو يسجل في المقابل عجزاً في واردات الطاقة يزداد مع ارتفاع الأسعار.
وأفاد مكتب الصرف المشرف على التجارة الخارجية، بأن «الجزائر هي المزود الرئيس للمغرب من المحروقات ومشتقاتها من أفريقيا، إذ كانت حصتها الأكبر ضمن وارادات مغربية من القارة بلغت 2.9 بليون دولار العام الماضي». وقُدّرت واردات المغرب من الطاقة في الشهرين الأولين من السنة، بأكثر من بليون دولار (10.3 بليون درهم) بزيادة 53 في المئة على قيمتها في الفترة ذاتها من العام الماضي. ويزيد الاستهلاك المغربي من الطاقة نحو 9 في المئة سنوياً، بسبب التوسع الصناعي والعمراني ومشاريع البني التحتية والسياحة والزراعة. وساهم ارتفاع كلفة واردات الطاقة في ازدياد عجز الميزان التجاري إلى 26.7 بليون درهم مطلع هذه السنة.
وأوضح مسؤول في الشركة الوطنية للاستثمار «sni» التابعة لـ «مجموعة أونا» المقربة من القصر الملكي في الرباط وهي أكبر مجموعة استثمارية في أفريقيا، أن المجموعة «أنشأت صندوقاً للاستثمار في أفريقيا منذ العام 2014، يعمل في قطاعات كثيرة في دول غرب أفريقيا مع انفتاح على شرق القارة وجنوبها في مجالات المال والمصارف والتأمينات والصناعة ومواد البناء والفنادق والسياحة والمعادن الثمينة». ويشكل قطاع الطاقة أحد أهم برامج المجموعة عبر فرعها «ناريفا» الذي تعاقد مع مجموعة «إنيجي الايطالية»، لتزويد أفريقيا بالكهرباء النظيفة بحلول عام 2025، تشمل بناء وحدات ومحطات لإنتاج 6 جيغاوات كهرباء بين عامي 2017 و2025.
ويقود المغرب مشاريع كثيرة للتنمية في أفريقيا، تشمل أيضاً القطاع الزراعي للتغلب على الفاقة الغذائية عبر استصلاح الأراضي وإقامة وحدات لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية، على غرار الاتفاق الموقع بين المكتب الشريف للفوسفات ومجموعة «دانغوت» في نيجيريا، لمضاعفة الإنتاج الزراعي. ويوجد مشروع مماثل مع أثيوبيا لتغطية حاجات دول شرق أفريقيا المهددة بالمجاعة، ونقص الغذاء بقيمة 3.7 بليون دولار.
واعتبر مشاركون في الدورة الخامسة للتنمية الأفريقية التي ينظمها «المصرف التجاري وفا بنك» في الدار البيضاء، أن «التغلب على تحديات الطاقة والغذاء والبنى التحتية، سيجعل أفريقيا أكثر مناطق العالم سرعة في النمو في العقدين المقبلين».
وأشار معهد «ماكينزي» العالمي، إلى أن «ثروة الدول العربية وأفريقيا مجتمعة ستبلغ 16 تريليون دولار عام 2025، وسيُقدر الناتج الإجمالي في غرب أوروبا مع بريطانيا بـ20 تريليون دولار والولايات المتحدة 24.5 تريليون، وتتحول الصين إلى القوة الاقتصادية الأولى في العالم بـ33 تريليون دولار». وتوقع أن «تكون أفريقيا رابع قوة اقتصادية في العالم في السنوات العشرين المقبلة».

حفارات النفط الأميركية تهبط بأسعار النفط

هبطت أسعار النفط اليوم (الاثنين) بعدما أدى تزايد عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة، واستمرار الإمدادات المرتفعة من دول «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك)، إلى الضغط على الأسواق المتخمة بالفعل.
وهبطت أسعار خام «برنت» القياسي لأقرب شهر استحقاق 20 سنتا عن آخر سعر إغلاق عند الساعة 00:25 بتوقيت غرينتش عند 51.56 دولار. وهبط سعر التعاقدات الآجلة لخام «غرب تكساس الوسيط الأميركي» 28 سنتا إلى 48.50 دولار للبرميل.
وقال تجار إن الأسعار تواجه ضغوطا بسبب ارتفاع عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة واستمرار الإمدادات المرتفعة من «أوبك» على رغم من تعهدها بخفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يوميا مع بعض المنتجين الآخرين مثل روسيا.

«النفط الليبية» تتوقع استعادة السيطرة على رأس لانوف والسدرة

قال رئيس «المؤسسة الوطنية للنفط» في ليبيا إن المؤسسة تنسق مع قوات مسلحة من شرق ليبيا وليس لديها ما يدعوها إلى الاعتقاد بأنها لن تستعيد السيطرة على ميناءي رأس لانوف والسدرة النفطيين.

وبعد أن فقد «الجيش الوطني الليبي» السيطرة على الميناءين الشهر الجاري ثم استعادهما في الشهر نفسه، ثارت شكوك في شأن رغبته بالسماح لـ «المؤسسة الوطنية» التي تتخذ من طرابلس مقراً بإدارة الميناءين.

وتخضع إيرادات المواقع إلى سيطرة بنك مركزي وحكومة تدعمها الأمم المتحدة في العاصمة، لكن الفصائل الداعمة لـ «الجيش الوطني» تعارضها. ويتهم مسؤولون في الشرق الغرماء في طرابلس ومدينة مصراتة في الشرق بدعم هجوم شنه فصيل يعرف باسم «سرايا الدفاع عن بنغازي» على الميناءين في الثالث من آذار (مارس) الجاري.

وبعد استعادة السيطرة على الميناءين قال رئيس مكتب المؤسسة في بنغازي المعين من قبل الحكومة في شرق ليبيا، إنه سينسحب من اتفاق توحيد المؤسسة الذي أبرم في تموز (يوليو).

وقال ناطق باسم «الجيش الوطني» إن قراراً في شأن تسليم الموانئ لن يصدر على الفور.

وفي رد كتابي قال رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله في طرابلس، إن موظفيه يعملون مع «الجيش الوطني الليبي» بالفعل. وقال في التصريحات العلنية الأولى منذ استعادة السيطرة على الميناءين أن المؤسسة تنسق مع «الجيش الوطني» «وليس هناك ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن الجيش الوطني الليبي لن يعيد لنا السيطرة على الميناءين».

وتبلغ الطاقة الإجمالية المحتملة للسدرة ورأس لانوف معاً 600 ألف برميل يومياً. والعمليات هناك وفي ميناءين آخرين جنوب غربي بنغازي مهمة لجهود «مؤسسة النفط» لإنعاش الإنتاج الليبي المتضرر بفعل سنوات الصراع والفوضى السياسية.

وكان «الجيش الوطني» فرض سيطرته على الموانئ في أيلول (سبتمبر) منهياً توقفاً دام عامين لثلاثة أعوام، ومسارعاً لدعوة «مؤسسة النفط» إلى استئناف الصادرات.

ولحقت أضرار بالغة بالسدرة ورأس لانوف خلال جولات القتال السابقة وهما يعملان بأقل من المستويات العادية بكثير. ونالت الاشتباكات الأخيرة التي تضمنت معارك برية وغارات جوية شنها «الجيش الوطني» لأكثر من أسبوع من دعوى الجيش بأنه قادر على الدفاع عن الموانئ وأثارت المخاوف من لحاق مزيد من الأضرار بالمنشآت.

لكن شركة «الواحة للنفط» استأنفت الضخ إلى السدرة أمس، وقال صنع الله إن «مؤسسة النفط» قررت استئناف العمليات في الموانئ بناء على التقييمات الفنية ومراجعة قام بها المهندسون العسكريون.

وقال: «معظم المنشآت لم تتضرر. هناك حاجة في موقع أو موقعين إلى بعض الأعمال التي سينفذها المهندسون العسكريون. عمالنا يعودون إلى مرافئهم تدريجاً». ولم يلحظ مراسلو «رويترز» ضرراً جديداً يذكر في الموانئ أثناء زيارة قاموا بها الخميس الماضي.

وقال مهندس في حقل «الواحة» النفطي اليوم إن الحقل يضخ 25 ألف برميل يومياً إلى السدرة مع استئناف الإنتاج الذي بلغ 75 ألف برميل يومياً قبل الاشتباكات. وقال صنع الله إن «مؤسسة النفط» تأمل بزيادة الإنتاج الإجمالي إلى 800 ألف برميل يومياً بنهاية نيسان (أبريل) من 611 ألف برميل يومياً في الوقت الحالي.

وحصلت ليبيا ونيجيريا على إعفاء من تخفيضات الإنتاج التي اتفقت عليها «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك). لكن أي مكاسب في ليبيا تظل هشة ما استمرت القلاقل السياسية التي تعاني منها البلاد منذ انتفاضة 2011.

يسهم النفط بحوالى نصف دخل ليبيا وتعرضت خطوط الأنابيب والموانئ للغلق مراراً على يد مجموعات محلية لها مطالب سياسية ومالية. وحاولت سلطات شرق ليبيا بيع النفط في شكل مستقل لكن عقوبات دولية ما زالت قائمة منعتها من ذلك.

وتخضع مرافق النفط لحماية «حرس المنشآت النفطية»، لكن وحدات الحرس تعمل عادة في شكل مستقل أو لمصلحة فصيل سياسي معين. وقال صنع الله إن حرس منشآت محايداً ينبغي أن يضطلع بدور «لكن تحت سلطة مؤسسة النفط وإدارتها الحقيقية».
وأضاف «نعتقد أن وضع حرس المنشآت تحت إمرة مؤسسة النفط سيقطع شوطاً طويلاً صوب ألا تظل الأصول النفطية الليبية هدفاً للمنافسة العسكرية. ما لم تُرفع الأصول النفطية عن الطاولة كهدف للصراع وما لم تصبح صناعة النفط بمنأى عن الصراع السياسي، فإن احتمال نشوب مزيد من القتال سيظل قائماً».

- **صحيفة الاقتصادية – الاثنين 20.03.2017**
  - أسعار النفط تهبط بسبب زيادة عدد حفارات النفط في أمريكا
  - تزايد آمال تمديد اتفاق الخفض رغم مخاوف زيادة إنتاج النفط الصخري

التفاصيل:

أسعار النفط تهبط بسبب زيادة عدد حفارات النفط في أمريكا
هبطت أسعار النفط اليوم الاثنين بعد أن أدى تزايد عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة واستمرار الإمدادات المرتفعة من دول أوبك على الرغم من التخفيضات المعلنة في الإنتاج إلى الضغط على الأسواق المتخمة بالفعل. وهبطت أسعار خام برنت القياسي لأقرب شهر استحقاق 20 سنتا عن آخر سعر إغلاق عند الساعة 0025 بتوقيت جرينتش عند 51.56 دولار. وهبط سعر التعاقدات الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 28 سنتا إلى 48.50 دولار للبرميل. وقال تجار إن الأسعار تواجه ضغوطا بسبب ارتفاع عدد حفارات النفط في الولايات المتحدة واستمرار الإمدادات المرتفعة من أوبك على الرغم من تعهدها بخفض الإنتاج نحو 1.8 مليون برميل يوميا مع بعض المنتجين الآخرين مثل روسيا.

تزايد آمال تمديد اتفاق الخفض رغم مخاوف زيادة إنتاج النفط الصخري
توقع محللون نفطيون استمرار التقلبات والتذبذبات السعرية خلال الأسبوع الجاري بعد أن اختتمت السوق تعاملات الأسبوع الماضي على مكاسب محدودة بدعم من تراجع المخزونات لأول مرة منذ عدة أسابيع وانخفاض مستويات الدولار الأمريكي.
واستفادت السوق نسبيا من المضي قدما في تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج بالتعاون بين منظمة أوبك و"المستقلين" وتعززت حالة التفاؤل في السوق مع صدور تلميحات من المهندس خالد الفالح وزير الطاقة والثروة المعدنية بترجيح احتمالية مد العمل باتفاق خفض الإنتاج إلى ما بعد حزيران (يونيو) المقبل إذا استمر مستوى المخزونات مرتفعا.
وقال لـ "الاقتصادية"، لاديسلاف جانييك مدير شركة سلوفاكيا للنفط "سلفونفط"، "إن الأسبوع الماضي شهد زيادة الآمال والتوقعات بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج لاستمرار مساعدة الأسعار على التعافي خاصة مع تصريحات وزير الطاقة السعودي بعدم استبعاد هذا الأمر إذا ظلت

مستويات المخزونات مرتفعة"، لافتا إلى أن "أوبك" ما زالت متمسكة برؤية تفاؤلية للسوق ترى أن تراجع الإمدادات سيقود إلى تقلص المخزونات بحلول النصف الثاني من العام الجاري.
وأضاف جانييك أن "الخسائر السعرية في الأسبوعين الأخيرين وصلت إلى أكثر من 9 في المائة وعلى الرغم من ذلك ما زال منتجو النفط الصخري يواصلون إنتاجهم المتسارع، وأضافوا في الأسبوع الأخير نحو 14 حفارا نفطيا كما من المتوقع وفق بيانات أمريكية أن يسجل الإنتاج الأمريكي في الشهر المقبل أعلى زيادة شهرية في ستة أشهر وأن يصل المعروض من النفط الصخري إلى قرابة خمسة ملايين برميل يوميا."
وتوقع جانييك أن يشهد الأسبوع الجاري في الأغلب استمرارا للتقلبات السعرية مع تزايد احتمالات تسجيل مستويات سعرية منخفضة خاصة إذا جاءت بيانات المخزونات مرتفعة وعوض الدولار الأمريكي بعضا من خسائره السابقة، متوقعا أنه في المقابل ستتلقى الأسعار دعما نسبيا من نتائج اجتماع خبراء "أوبك" الفنيين لتقييم الشهر الثالث من عمر الاتفاقية.
من جانبه، يقول لـ "الاقتصادية"، سيفين شيميل مدير شركة "في جي إندستري" الألمانية، "إن العطلة الأسبوعية في الأسبوع الجاري ستشهد عقد اجتماع مهم لوزراء الدول الخمس الأعضاء في لجنة مراقبة اتفاقية خفض الإنتاج في الكويت برئاسة وزير الطاقة الكويتي عصام المرزوق ونظيره الروسي ألكسندر نوفاك إلى جانب مشاركة وزراء الطاقة في فنزويلا والجزائر وسلطنة عمان."
وتوقع شيميل ألا يقتصر الاجتماع على استعراض التقدم في التزام الدول الأعضاء في الاتفاقية بحصص خفض الإنتاج بل على الأرجح أيضا ستعرض "أوبك" من خلال أمينها العام محمد باركيندو نتائج الاتصالات التي أجريت مع منتجي النفط الصخري الأمريكي على هامش مؤتمر أسبوع سيراويك النفطي الذي عقد أخيرا في مدينة هيوستن الأمريكية وأيضا المباحثات السعودية التي جرت أخيرا على مستوى القمة سواء في الولايات المتحدة أو الصين التي استهدفت الحد من التقلبات السعرية في السوق.
واعتبر شيميل أن منظمة أوبك تتبنى مواقف مرنة منذ بداية أزمة السوق وتقوم في معالجتها الأزمة على قراءة دقيقة مبنية على معلومات دقيقة عن ظروف الإنتاج ومتغيرات السوق وهو ما جعل المنظمة لا تستبعد فكرة مد العمل بالاتفاقية رغم أنها كانت تراهن على عدم الحاجة إلى ذلك في البداية، لكن من الواضح أن استمرار التأثيرات السلبية لنمو المخزونات جعلها تعيد النظر في هذا الأمر على الرغم من مخاوف أخرى بشأن استفادة المنتجين الأمريكيين بشكل أساسي من تمديد العمل بالاتفاقية.
ويعلق المحللون آمالا على أن حوار منظمة "أوبك" مع روسيا والصين سيعزز فرص التعاون لاستعادة توازن السوق التي تعاني تخمة المعروض وضعف الطلب وتزايد الإنتاج والمخزونات الأمريكية، مشيرين إلى أن تصريحات المهندس خالد الفالح وزير الطاقة والثروة المعدنية الأسبوع الماضي زاد الآمال والتوقعات بشأن تمديد اتفاق خفض الإنتاج لاستمرار مساعدة الأسعار على التعافي.
وفي هذا الإطار، شدد ماركوس كروج كبير محللي شركة "إيه كنترول" لأبحاث النفط والغاز، على أهمية الجولة الجديدة من الحوار بين "أوبك" وروسيا التي ستعقد في موسكو خلال حزيران (يونيو) المقبل، متوقعا أن تسفر عن مزيد من التفاهمات بين الجانبين بشأن إنجاح اتفاق خفض الإنتاج وتسريع جهود استعادة الاستقرار في السوق.
وأضاف لـ "الاقتصادية"، أن الحوار الذي تقوده منظمة "أوبك" ليس قاصرا على كبار المنتجين بل يمتد أيضا إلى دول الاستهلاك حيث ستجري حوارا مماثلا مع الصين في بكين الشهر المقبل الذي من المتوقع أن يعمق العلاقات الثنائية خاصة ما يتعلق بتنمية مستويات تجارة النفط البينية.
وأشار كروج إلى أن الإنتاج الروسي وهو عنصر مؤثر في المعروض النفطي وفي مستويات الأسعار في السوق شهد في الشهر الماضي بعض التباطؤ ما تسبب في زيادة القلق من نجاح الاتفاق في خفض المعروض وسحب المخزونات إلا أنه عاد في آذار (مارس) وقبل حلول منتصف الشهر ليشهد تسارعا في الخفض ويصل حجم الخفض في الإنتاج الروسى إلى 160 ألف برميل يوميا،

ومن المتوقع أن توفي موسكو بكافة حصتها وقدرها 300 ألف برميل يوميا بحلول نهاية نيسان (أبريل) المقبل.
وعانت أسعار النفط على مدار الأسبوع الماضي ضغوط تسارع الإنتاج النفطي الأمريكي واستمرار تزايد الحفارات النفطية للأسبوع التاسع على التوالي وهو ما عزز تخمة المعروض وكبح كثيرا من التأثيرات الإيجابية المعقودة على تطبيق خفض الإنتاج وهي الحالة التي توقع المختصون أن تستمر على مدار النصف الأول من العام الجاري.
وكشفت بيانات اقتصادية عن ارتفاع نسبة التزام المنتجين في منظمة أوبك بخفض الإنتاج إلى مستوى وصل في بعض الدول إلى 140 في المائة بينما وصلت نسبة الالتزام في الدول الـ 11 المشاركة في الاتفاق من خارج أوبك إلى 64 في المائة وتترقب السوق تخفيضا أوسع بحلول نيسان (بريل) المقبل وهو الشهر الرابع من تطبيق الاتفاقية.
وأصدرت "أوبك" بيانها الشهري عن مدى التزام المنتجين لشهر آذار (مارس) الجمعة الماضي وسط أنباء عن ارتفاع متواصل في نسب الالتزام بتطبيق الاتفاق وسيعرض البيان على الاجتماع الفني للجنة الخبراء في اتفاق خفض الإنتاج خلال الأسبوع الجاري في فيينا تمهيدا لبحثه خلال الاجتماع الوزاري للجنة مراقبة الاتفاق في الكويت يومي 25 و26 من الشهر الجاري.
وبحسب "رويترز"، فقد تحرك الخام في نطاق ضيق هذا الأسبوع حيث تقافز برنت وغرب تكساس الوسيط في حدود 2.50 دولار بينما عكف المستثمرون على تقييم أثر أول خفض نفطي من منظمة البلدان المصدرة للبترول في ثماني سنوات في مقابل زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي وارتفاع المخزونات.
وتحدد سعر التسوية لخام برنت بارتفاع سنتين عند 51.76 دولار للبرميل في حين أغلق الخام الأمريكي الخفيف مرتفعا ثلاثة سنتات عند 48.78 دولار للبرميل، وارتفع الخامان القياسيان 0.8 في المائة على مدار الأسبوع.
وزادت الشركات الأمريكية عدد حفارات النفط للأسبوع التاسع على التوالي ليستمر تعاف من المتوقع أن يعزز الإنتاج الصخري بأكبر قدر على مدى ستة أشهر في نيسان (أبريل.(
وقالت "بيكر هيوز" لخدمات الطاقة "إن الشركات أضافت 14 حفارة نفطية في الأسبوع المنتهي في 17 آذار (مارس) ليصل العدد الإجمالي إلى 631 وهو أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015."
وكان عدد حفارات النفط العاملة في الأسبوع المماثل قبل عام 387، وتأتي زيادة عدد الحفارات رغم انحدار أسعار العقود الآجلة للخام في الأسبوعين الأخيرين إلى أدنى مستوى في أكثر من شهرين لأن الحفارات التي دخلت الخدمة هذا الأسبوع كانت بناء على قرارات صدرت قبل شهرين عندما كانت أسعار النفط أعلى.
وهوى عدد الحفارات وفقا لتقارير "بيكر هيوز" من مستوى قياسي مرتفع بلغ 1609 في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 إلى أدنى مستوى في ست سنوات عند 316 في أيار (مايو) 2016 مع انهيار سعر الخام الأمريكي من أكثر من 107 دولارات للبرميل في حزيران (يونيو) 2014 إلى نحو 26 دولارا في شباط (فبراير) 2016.
ومن المتوقع ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي 109 آلاف برميل يوميا في الشهر المقبل وهو ما سيكون أكبر زيادة شهرية في ستة أشهر ليصل إلى 4.96 مليون برميل يوميا.
وأدى استمرار ارتفاع مخزونات الولايات المتحدة إلى كبح موجة صعود سعر النفط بعد إبرام اتفاق خفض الإنتاج، وتشير أحدث البيانات الصادرة عن شركة جينسكيب لمعلومات السوق إلى زيادة بأكثر من مليوني برميل على مدى الأسبوع المنتهي في 14 آذار (مارس) في نقطة التسليم لعقود الخام الأمريكي في كاشينج في ولاية أوكلاهوما حسبما ذكر متعاملون.
ويشكل وضع المخزونات الأمريكية مؤشرا على الطلب في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، وكانت أسعار النفط قد سجلت تراجعا كبيرا في الأيام الأخيرة.
وقال جيفري هالي المحلل لدى مجموعة أواندا المالية "إن الانخفاض المفاجئ في المخزون الأمريكي جاء في الوقت المناسب، إذ إن سعر النفط الخفيف ونفط بحر الشمال مهدد بتراجع جديد

مع ارتفاع الإنتاج السعودي وأرقام "أوبك" التي تشير إلى أن إيران تتجاهل بالكامل حصتها من خفض الإنتاج."
تلقت أسعار الخام دعما من تقرير متفائل لوكالة الطاقة الدولية، بعدما أفادت الوكالة بأن مخزونات النفط العالمية زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى في ستة أشهر من جراء ارتفاع الإنتاج العام الماضي، مشيرة إلى أنه إذا أبقت "أوبك" على تخفيضات الإنتاج فإن الطلب سيتجاوز العرض في النصف الأول من هذا العام.
وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن مخزونات النفط في أغنى دول العالم زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى منذ تموز (يوليو) بواقع 48 مليون برميل إلى 3.03 مليار برميل.
وقالت الوكالة "إن الزيادة الفعلية في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تذكرنا بأن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت حتى تبدأ في الانخفاض."

- **صحيفة الاقتصادية – الاحد 19.03.2017**
  - » النفط الكويتي» بـ 48.4 دولاراً
  - مؤسسة النفط الليبية تتوقع استعادة السيطرة على مينائي رأس لانوف والسدرة
  - التعاون النفطي السعودي الصيني يبث أجواء إيجابية في السوق

التفاصيل:

»النفط الكويتي» بـ 48.4 دولاراً
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 40 سنتا بنسبة 0.8% ليصل إلى 48.40 دولارا، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الأسواق العالمية، استقرت أسعار النفط الى حد كبير لتنهي الأسبوع وسط حالة من الترقب لتأثير اتفاقية خفض الإنتاج لدى كبار المنتجين والتي تشارك فيها دول من (أوبيك) ودول من خارجها ومدى زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي وارتفاع المخزونات.
وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت سنتين ليصل عند التسوية الى مستوى 51.76 دولارا كما ارتفع سعر برميل الخام الأميركي الخفيف 3 سنتات ليصل الى مستوى 48.78 دولارا.

مؤسسة النفط الليبية تتوقع استعادة السيطرة على مينائي رأس لانوف والسدرة
قال رئيس المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا أن المؤسسة تنسق مع قوات مسلحة من شرق ليبيا وليس لديها ما يدعوها للاعتقاد بأنها لن تستعيد السيطرة علي مينائي راس لانوف والسدرة النفطيين. وبعد أن فقد الجيش الوطني الليبي السيطرة على المينائين الشهر الجاري ثم استعادهما في الشهر ذاته ثارت شكوك بشأن رغبته السماح للمؤسسة الوطنية التي تتخذ من طرابلس مقرا بإدارة المينائين. ويتهم مسؤولون في الشرق الغرماء في طرابلس ومدينة مصراتة في الشرق بدعم هجوم شنه فصيل يعرف باسم سرايا الدفاع عن بنغازي على المينائين في الثالث من مارس. وبعد استعادة السيطرة على المينائين قال رئيس مكتب المؤسسة في بنغازي

المعين من قبل الحكومة في شرق ليبيا إنه سينسحب من اتفاق توحيد المؤسسة الذي أبرم في يوليو . وفي رد كتابي لرويترز قال مصطفى صنع الله رئيس المؤسسة في طرابلس أن موظفيه يعملون مع الجيش الوطني الليبي بالفعل. وقال في أول تصريحات علنية منذ استعادة السيطرة على الميناءين أن المؤسسة تنسق مع الجيش الوطني "وليس هناك ما يدعونا للاعتقاد بأن الجيش الوطني الليبي لن يعيد لنا السيطرة على الميناءين".

التعاون النفطي السعودي الصيني يبث أجواء إيجابية في السوق

توقع محللون نفطيون أن تسهم القمة السعودية ــ الصينية في تعزيز الأجواء الإيجابية في سوق النفط بعد اتفاق الدولتين على تنمية التعاون في قطاع النفط ما يرجح معه زيادة صادرات الخام السعودي إلى الصين في الفترة المقبلة في تدشين تعاون أوسع بين أكبر منتج للنفط الخام في "أوبك" وثانى أكبر مستهلك للطاقة في العالم.

وقال البلدان في بيان أصدرته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) "يرغب البلدان في زيادة مستوى التعاون بينهما في مجال النفط بما في ذلك تزويد السوق الصينية المتنامية باطراد بالنفط السعودي."

وأضاف البيان "يؤكد الجانبان أهمية استقرار أسواق النفط العالمية بالنسبة للاقتصاد العالمي ... والصين تقدر كون السعودية موردا نفطيا مأمونا ويعول عليه في السوق العالمية والدور الذي تلعبه في ضمان استقرار سوق النفط العالمية."

يأتي التوافق السعودي الصيني في وقت تكثف فيه منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" جهودها لاستعادة الاستقرار والتوازن في سوق النفط الخام وتقليل تأثيرات العوامل السلبية، وفي هذا الإطار تعقد المنظمة خلال الفترة المقبلة عددا من الحوارات المهمة التي يتوقع أن يكون لها تأثيرات إيجابية على تعافي الصناعة ومن هذه الحوارات الحوار المشترك بين "أوبك" والصين الذي يعقد في بكين في الشهر المقبل يليه حوار مع روسيا في موسكو خلال حزيران (يونيو) المقبل وذلك بهدف تكثيف الاتصالات مع كبار المنتجين من خارج "أوبك" وأيضا مع كبريات أسواق الطلب.

وفي إطار تحفيز مستويات الطلب في الدول النامية، تشارك أوبك في المؤتمر الأفريقى للطاقة في تونس والمقرر عقده يومى 11 و12 نيسان (أبريل) المقبل وسيناقش خلاله قادة 30 دولة إفريقية قضية فقر الطاقة وكيفية تعزيز دور إفريقيا في مستقبل منظومة الطاقة في العالم بالتعاون مع صندوق أوبك للتنمية الدولية "أوفيد."

وفي سياق متصل، ما زالت أسواق النفط تعاني حالة من التقلبات والضغوط المتضادة على مستويات الأسعار حيث اختتمت تعاملات الأسبوع الماضى على مكاسب محدودة بعد فترة سابقة من الانخفاضات السعرية الحادة الناجمة عن تسارع الإنتاج الأمريكى واستمرار زيادة أنشطة الحفر للأسبوع التاسع على التوالي.

ويحيط الغموض بمستقبل الاتفاق الدولي الخاص بخفض الإنتاج الذي تشارك فيه دول "أوبك" بالتعاون مع 11 منتجا مستقلا وبدأ تطبيقه في مطلع كانون الثاني (يناير) الماضى إلا أنه لم يستطع الحفاظ على تعاف مستمر ومطرد في مستويات الأسعار التي ما لبثت أن تهاوت تحت تأثير نشاط الإنتاج الأمريكى وتفاقم حالة تخمة المعروض مجددا.

وتفاعل السوق إيجابيا مع تصريحات جديدة للمهندس خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية الذي رجح فيها احتمال مد العمل باتفاقية خفض الإنتاج شريطة استمرار بقاء المخزونات النفطية أعلى من المتوسط في خمس سنوات - حتى نهاية مدة الاتفاقية في حزيران (يونيو) المقبل - من أجل مواصلة جهود السيطرة على وفرة المعروض النفطى والتعجيل بعودة التوازن للسوق.

إلى ذلك، أكد محمد باركيندو الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أن الاجتماع

المشترك للمنظمة ووكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة العالمي ناقش أربع قضايا رئيسة أولها سبل التعاون للحد من التقلبات الأخيرة في سوق النفط، وثانيها تطور دور المؤسسات المالية في سوق النفط، وثالثها تنظيم الجوانب المالية في السوق النفطية في ضوء تقييم أثر الخروج البريطانى من الاتحاد الأوروبي "بريكست" وتولى الإدارة الأمريكية الجديدة، ورابعها التطورات المتلاحقة في هيكل السوق بما في ذلك أثر هذه الأحداث على مستويات المخزونات التجارية وغير التجارية.

وأضاف باركيندو – في تقرير لـ"أوبك" عن نتائج الاجتماع الفنى الثانى المشترك بين المنظمة ووكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي الذي عقد في فيينا يوم الجمعة – أن هذا الاجتماع الفني المشترك هو جزء من برنامج العمل الثلاثي الذي وضعته المنظمات الثلاث وأقره وزراء الطاقة في المنتدى الدولي الـ 12 للطاقة في كانكون في المكسيك في آذار (مارس) 2010.

وأشار باركيندو إلى أنه منذ ذلك الحين والاجتماعات المشتركة مستمرة بين "أوبك" ووكالة الطاقة الدولية ومنتدى الطاقة الدولي بهدف مناقشة التطور في الروابط بين أسواق الطاقة المادية والمالية مشيرا إلى أن هذا الاجتماع يعد حدثا فنيا فريدا من نوعه على مستوى عال ويجمع مجموعة متنوعة من المشاركين من خبراء السوق لمناقشة القضايا التي لم يتم تناولها في محافل أخرى رفيعة المستوى.

وأوضح التقرير أن التعاون بين المنظمات الثلاث في الآونة الأخيرة حصل على تأييد وثناء من قبل وزراء الطاقة في مجموعة العشرين خلال اجتماعها في بكين في حزيران (يونيو) من العام الماضي، منوها إلى أن مجموعة العشرين طلبت من المنظمات أن تواصل تعاونها المثمر لتعزيز فهم التفاعل بين الأسواق المادية والمالية وتكرر هذا الأمر في اجتماع وزراء الطاقة في منتدى الطاقة الدولي الـ 15 في الجزائر في أيلول (سبتمبر) 2016 الذي أقر ضرورة تنمية هذا الحوار المهم بين المنتجين والمستهلكين.

ويعتقد باركيندو أن هناك كثيرا من الجهود الجماعية المفيدة والملموسة التي تعزز الحوار بين المنتجين والمستهلكين في أسواق الطاقة مشيرا أن "أوبك" تتطلع إلى تعميق وإثراء برامج التعاون والمشاركة مع بقية الأطراف الدولية، خاصة وكالة الطاقة الدولية والمنتدى العالمي للطاقة.

وأشار أمين "أوبك" إلى أن جانبا مهما من عمل المنظمة في المرحلة الراهنة هو دعوة الجميع إلى المساهمة بالمناقشات والحوارات في قضايا الطاقة لأنه هذا عمل ضروري لتوازن السوق من خلال تبادل وجهات النظر بشأن استعادة الاستقرار في السوق سواء على مستوى أسواق المال أو الأسواق السلعية العينية.

وذكر باركيندو أن "أوبك" باعتبارها منظمة للدول المنتجة للنفط تدرك تماما التطورات المتلاحقة التي حدثت في الأسواق خاصة أن النفط من السلع الرئيسة المتميزة، لافتا إلى أن التطورات في سوق النفط بدأت مقدماتها بشكل جدي في عام 2005.

وقال باركيندو إن الرؤية الشاملة لمنظمة أوبك لتطورات السوق والتنبؤ بحدوث المتغيرات أتاحت للمنظمة الاضطلاع بدور قيادي في تسليط الضوء على الحاجة إلى فهم أفضل للتفاعلات بين أسواق النفط المادية والمالية.

وأضاف أن برامج الحوار الدولي والتعاون المشترك في مجال الطاقة عبر السنوات الماضية ساعد كلا من منظمة أوبك ومنتدى الطاقة الدولي ووكالة الطاقة الدولية على المساهمة في التعرف أكثر على نطاق واسع لمنظومة العمل في السوق خاصة عملية تحديد سعر النفط وهو نتيجة تفاعل معقد بين العديد من العوامل المادية والمالية بما في ذلك أنشطة مديري الأموال.

ونقل التقرير عن الدكتور صن أكسيان شنج رئيس المنتدى الدولي للطاقة تأكيده على ضرورة تعزيز وتفعيل أهمية الحوار الشامل بين الأطراف كافة في سوق الطاقة نظرا للديناميكية والمرونة الواسعة التي تواجه أسواق الطاقة المادية والمالية في المرحلة الراهنة، مشيرا إلى أن منتدى الطاقة الدولي لا يزال ملتزما بتعزيز مستوى الشفافية في سوق الطاقة من خلال تقوية أواصر الحوار مع المشاركين في أسواق الطاقة المادية والمالية سواء من المنتجين أو المستهلكين أو

المنظمات المعنية بالمعلومات والبيانات الاقتصادية.
من جهته، اعتبر الدكتور نيل اتكينسون مدير قسم النفط والأسواق في وكالة الطاقة الدولية أن التفاعل بين اللاعبين في سوق النفط لا يزال يمثل أولوية كبرى إذا أردنا أن نفهم على نحو أفضل مصالح بعضنا بعضا، مشيرا إلى أهمية إيجاد أرضية مشتركة بين الجميع لمصلحة السوق والصناعة، مؤكدا أن وكالة الطاقة الدولية تدعم بشدة الاجتماعات المشتركة بين المنظمات الثلاث وتتطلع إلى مشاركة وتعاون أوسع في المستقبل مع منظمة أوبك ومنتدى الطاقة الدولي.
من ناحية أخرى، استقرت أسعار النفط بدرجة كبيرة في ختام تعاملات الأسبوع المنصرم لتنهي الأسبوع على مكاسب متواضعة مع قيام المضاربين بخفض المراكز الدائنة خفضا حادا خلال موجة خسائر الأسبوع الماضي بفعل المخاوف من أثر تخفيضات إنتاج "أوبك" في تقليص تخمة المعروض العالمي.
وبحسب "رويترز"، فقد تحرك الخام في نطاق ضيق هذا الأسبوع حيث تقافز برنت وغرب تكساس الوسيط في حدود 2.50 دولار بينما عكف المستثمرون على تقييم أثر أول خفض نفطي من منظمة البلدان المصدرة للبترول في ثماني سنوات في مقابل زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي وارتفاع المخزونات.
وتحدد سعر التسوية لخام برنت بارتفاع سنتين عند 51.76 دولار للبرميل في حين أغلق الخام الأمريكي الخفيف مرتفعا ثلاثة سنتات عند 48.78 دولار للبرميل، وارتفع الخامان القياسيان 0.8 في المائة على مدار الأسبوع.
وزادت الشركات الأمريكية عدد حفارات النفط للأسبوع التاسع على التوالي ليستمر تعاف من المتوقع أن يعزز الإنتاج الصخري بأكبر قدر على مدى ستة أشهر في نيسان (أبريل).(
وقالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن الشركات أضافت 14 حفارة نفطية في الأسبوع المنتهي في 17 آذار (مارس) ليصل العدد الإجمالي إلى 631 وهو أعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر) 2015.
وكان عدد حفارات النفط العاملة في الأسبوع المماثل قبل عام 387، وتأتي زيادة عدد الحفارات رغم انحدار أسعار العقود الآجلة للخام في الأسبوعين الأخيرين إلى أدنى مستوى في أكثر من شهرين لأن الحفارات التي دخلت الخدمة هذا الأسبوع كانت بناء على قرارات صدرت قبل شهرين عندما كانت أسعار النفط أعلى.
وهوى عدد الحفارات وفقا لتقارير بيكر هيوز من مستوى قياسي مرتفع بلغ 1609 في تشرين الأول (أكتوبر) 2014 إلى أدنى مستوى في ست سنوات عند 316 في أيار (مايو) 2016 مع انهيار سعر الخام الأمريكي من أكثر من 107 دولارات للبرميل في حزيران (يونيو) 2014 إلى نحو 26 دولارا في شباط (فبراير) 2016.
ومن المتوقع ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي 109 آلاف برميل يوميا في الشهر المقبل وهو ما سيكون أكبر زيادة شهرية في ستة أشهر ليصل إلى 4.96 مليون برميل يوميا.
وأدى استمرار ارتفاع مخزونات الولايات المتحدة إلى كبح موجة صعود سعر النفط بعد إبرام اتفاق خفض الإنتاج، وتشير أحدث البيانات الصادرة عن شركة جينسكيب لمعلومات السوق إلى زيادة بأكثر من مليوني برميل على مدى الأسبوع المنتهي في 14 آذار (مارس) في نقطة التسليم لعقود الخام الأمريكي في كاشينج في ولاية أوكلاهوما حسبما ذكر متعاملون.
ويشكل وضع المخزونات الأمريكية مؤشرا على الطلب في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، وكانت أسعار النفط قد سجلت تراجعا كبيرا في الأيام الأخيرة.
وقال جيفري هالي المحلل لدى مجموعة أواندا المالية "إن الانخفاض المفاجئ في المخزون الأمريكي جاء في الوقت المناسب، إذ إن سعر النفط الخفيف ونفط بحر الشمال مهدد بتراجع جديد مع ارتفاع الإنتاج السعودي وأرقام "أوبك" التي تشير إلى أن إيران تتجاهل بالكامل حصتها من خفض الإنتاج."
تلقت أسعار الخام دعما من تقرير متفائل لوكالة الطاقة الدولية، بعدما أفادت الوكالة بأن مخزونات النفط العالمية زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى في ستة أشهر من جراء ارتفاع الإنتاج العام الماضي، مشيرة إلى أنه إذا أبقت "أوبك" على تخفيضات الإنتاج فإن الطلب سيتجاوز العرض

في النصف الأول من هذا العام.
وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن مخزونات النفط في أغنى دول العالم زادت في كانون الثاني (يناير) للمرة الأولى منذ تموز (يوليو) بواقع 48 مليون برميل إلى 3.03 مليار برميل.
وقالت الوكالة "إن الزيادة الفعلية في مخزونات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تذكرنا بأن المخزونات العالمية قد تستغرق بعض الوقت حتى تبدأ في الانخفاض."

- **صحيفة الاقتصادية – السبت 18.03.2017**
  - قبرص توافق على عقود للتنقيب البحري مع 4 شركات نفطية
  - روسيا تخفض إنتاج النفط 300 ألف برميل يوميا بنهاية أبريل

التفاصيل:

قبرص توافق على عقود للتنقيب البحري مع 4 شركات نفطية
وافقت الحكومة القبرصية، أمس، على عقود مع "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية و"إكسون موبيل" و"قطر للبترول" للتنقيب عن النفط والغاز في مناطق بحرية جنوبي الجزيرة.
وبحسب "رويترز"، فقد أصبح التنقيب في شرق المتوسط أكثر جاذبية منذ اكتشفت "إيني" حقل ظهر البحري المصري في 2015 وهو أكبر حقل غاز في البحر المتوسط ويحتوي على 850 مليار متر مكعب من الغاز وفق التقديرات.
وقال يورجوس لاكوتريبيس وزير الطاقة القبرصي، إن الامتيازات القبرصية تغطي حقوق التنقيب في ثلاث مناطق بحرية تقع قبالة الساحل الجنوبي والجنوبي الغربي وسيجرى توقيع العقود في الخامس والسادس من نيسان (أبريل). وشكلت "إيني"، و"توتال" اتحادا للتنقيب في إحدى المناطق في حين تحالفت "إكسون موبيل" و"قطر للبترول" للتنقيب في قطعة أخرى، وستعمل "إيني" وحدها في قطعة ثالثة، وعرضت قبرص تلك المناطق في جولة ثالثة لترسية التراخيص.
وأشار لاكوتريبيس إلى أن "توتال"، التي تملك حقوقا في قطعة أخرى حصلت عليها من جولة تراخيص سابقة، ستقوم بالحفر هذا العام في الرقعة 11 التي تقع بمحازاة كشف ظهر.
وكانت "إيني" ذكرت الأسبوع الماضي أنها وضعت اللمسات النهائية على اتفاق مع "توتال" تشتري بموجبه 50 في المائة من الحقوق في الرقعة 11 بينما تظل "توتال" المشغل للحقل.
وأضاف وزير الطاقة القبرصي أن الشركة الإيطالية تعتزم القيام بالحفر مرتين هذا العام، ولم يتم تحديد الرقعة على وجه الدقة، سيتم تعيين هذا بوضوح أكبر عبر البيانات السيزمية، وحققت "نوبل إنرجي" الأمريكية أول كشف غاز طبيعي بحري في قبرص عام 2011.

روسيا تخفض إنتاج النفط 300 ألف برميل يوميا بنهاية أبريل
أكد وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك أن بلاده ستخفض إنتاجها النفطي 300 ألف برميل يوميا بنهاية نيسان (أبريل) وستحافظ على الإنتاج عند ذلك المستوى لحين انتهاء مدة اتفاق تخفيضات النفط العالمي في نهاية حزيران (يونيو.(
وبحسب "رويترز"، فقد أوضح نوفاك أن روسيا خفضت الإنتاج 160 ألف برميل يوميا بحلول منتصف آذار (مارس) مضيفا أن "الرقم سيصل إلى 200 ألف برميل يوميا بنهاية الشهر."

وردا على سؤال إن كان من الملائم تمديد اتفاق التخفيضات الذي يضم منتجي النفط من داخل "أوبك" وخارجها، ذكر نوفاك أنه من السابق لأوانه الحديث عن هذا الأمر، وتنبغي مناقشة الأمر واتخاذ قرار في نهاية نيسان (أبريل) أو منتصف أيار (مايو.(
وتوقعت وزارة الطاقة الروسية، أن يرتفع حجم إنتاج النفط في البلاد لعام 2017 بمقدار 548 مليون طن، بنسبة 1 في المائة مقارنة بـ 2016.
وجاء في العرض الذي أعدته الوزارة لاجتماع المجلس العام الخاص بها، أنه وفقا للتوقعات فإن إنتاج النفط في كل من عامي 2018-2019 قد يصل إلى 533 مليون طن.
أما في مجال استخراج الغاز الطبيعي فتوقعت الوزارة الروسية أن يبلغ حجم الإنتاج عام 2017 نحو 640.5 مليار متر مكعب وفي عام 2018، بمقدار 648.3 مليار متر مكعب، وفي عام 2016 استخرجت موسكو نحو 547.5 مليون طن من النفط. أي 12.4 في المائة من إنتاج الخام في العالم.
إلى ذلك، قالت وزارة الطاقة الروسية إن أركادي دفوركوفيتش نائب رئيس الوزراء الروسي، ونظيره البيلاروسي فلاديمير سيماشكو، جهزا مشروع بروتوكول بشأن إمدادات النفط والغاز إلى مينسك.
وأكد سيماشكو، أن الجانب الروسي يدرس المشروع الذي قد يرى النور مطلع الأسبوع الحالي، "وقد عقدنا محادثات منتظمة بشأن قضايا النفط والغاز، وتوصلنا فيها إلى وضع مشروع بروتوكول، وهو الآن قيد الدراسة من قبل القيادة الروسية. نأمل أن يحظى بالموافقة عليه الأسبوع الحالي."
وأوضح سيماشكو، أن الوثيقة ينبغي أن تحل الخلافات بين البلدين بشأن سعر الغاز الروسي وحجم إمدادات النفط إلى مينسك، دون الإدلاء بأي تفاصيل حول محتوى الوثيقة.
من جانبه، قال دفوركوفيتش "إن روسيا وبيلاروس تواصلان مناقشة قضايا النفط والغاز، لكن لم تتم تسوية الخلافات بعد"، وأوضح وزير الطاقة الروسي، أن المفاوضات مستمرة، وهناك تفاهم مطلق حول ضرورة سداد دين العام الماضي البالغ حتى نهاية كانون الثاني (يناير) نحو 550 مليون دولار عن إمدادات الغاز الروسي إلى بيلاروس.
وكان الخلاف حول أسعار النفط والغاز بين روسيا وبيلاروس، قد نشب بعد أن أعلنت مينسك أن أسعار الغاز الروسي ظالمة، مطالبة موسكو بخفض الأسعار، ثم بدأت بدفع أسعار أقل، ما دفع روسيا بدورها إلى تقليص إمدادات النفط المعفاة من الرسوم الجمركية إلى بيلاروس، من خلال ربطه بالدفعات المالية غير الكاملة عن الغاز.

- **CNN Arabic – الاثنين 20.03.2017**
  - رئيس أرامكو يعرض على الصين سواحل السعودية وإحداث "ثورة طاقة" بالهيدروجين

التفاصيل:

رئيس أرامكو يعرض على الصين سواحل السعودية وإحداث "ثورة طاقة" بالهيدروجين
دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) -- حدد أمين الناصر، رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، مجموعة من الخطط الكفيلة بتطوير تعاون اقتصادي استراتيجي بين المملكة العربية السعودية والصين، عارضا على الشركات الصينية استخدام الساحل الغربي للبلاد من أجل الوصول إلى الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا، إلى جانب العمل على تكنولوجيا استخلاص الهيدروجين لإحداث "ثورة في مجال الطاقة".
الناصر، الذي كان يتحدث في "منتدى التنمية في الصين" الذي عُقد الأحد في أعقاب زيارة العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبدالعزيز، إلى بكين، قال إن المملكة "تُعدُّ نقطة انطلاق مثالية

لمبادرات الصين الاقتصادية الاستراتيجية الأساسية، الرامية إلى تحقيق الازدهار للتجارة بين الشرق الأوسط وآسيا."
وأكد الناصر أن السعودية مهتمة بمتابعة المبادرات الاقتصادية الاستراتيجية الأساسية الثلاث التي أطلقتها الصين تحت اسم: "الانفتاح على العالم"، و"الحزام والطريق"، و"صُنع في الصين عام 2025"، وقد زاد هذا الاهتمام بعد إطلاق "رؤية المملكة 2030" العام الماضي، نظرًا للقواسم المشتركة التي تجمع بين الرؤية وهذه المبادرات.
واستعرض الناصر الفرص المتاحة للتعاون التجاري بين الصين والسعودية، قائلا إن بإمكان الشركات الصينية الاستفادة من موقع المملكة الاستراتيجي على طريق الحرير البحري، من خلال تأسيس منصاتٍ للتصنيع، والخدمات اللوجستية، والأبحاث والتطوير، لا سيَّما على الساحل الغربي، على أن تنطلق منها إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا.
كما حض على تطوير أبحاث ومشاريع مشتركة في مجال معالجة الهيدروجين واستخلاص واستخدام وتخزين الكربون، قائلا إنه بحال تطوير قدرات استخلاص الهيدروجين من المحروقات دون الإضرار بالبيئة فسيكون العالم أمام "ثورة تقنية في مجال النقل" مع القدرات المتسارعة للسيارات العامة بخلايا الوقود الهيدروجيني، إلى جانب القدرات في مجال توليد الطاقة الكهربائية
وأضاف: "ستسهم خلايا الوقود الهيدروجيني، إذا ما اقترنت بتقنية استخلاص الكربون واستغلاله وتخزينه، في تمكين المملكة من تحويل مواردها الهائلة من النفط والغاز إلى طاقة حركية وكهربائية نظيفة قائمة على استخدام الهيدروجين" وفقا لنص الكلمة الذي أوردته أرامكو.
وإلى جانب مشاركته في منتدى التنمية في الصين لعام 2017، تضمّن جدول أعمال الناصر التوقيع على مذكرتي تفاهم بين أرامكو السعودية وكلٍّ من مجموعة نورنكو، وشركة أيروسن.
وجاءت مذكرة التفاهم مع مجموعة نورنكو من أجل التعاون الاستراتيجي، وبحث فرص الاستثمار في التكرير والمعالجة والتسويق في الصين ويشمل ذلك بحث فرصة تطوير مصفاة ومرافق كيميائية. في حين جاءت مذكرة التفاهم مع شركة أيروسن من أجل استكشاف فرص هندسة وتصميم وتصنيع أنابيب البلاستيك الحراري المقوى وملحقاتها، والتعاون في مجال الأبحاث والتطوير.

- **BBC Arabic – الاحد 19.03.2017**
  - مصر تستلم أول شحنة نفط من السعودية بعد توقف دام عدة أشهر

التفاصيل:

مصر تستلم أول شحنة نفط من السعودية بعد توقف دام عدة أشهر
أعلنت الحكومة المصرية استلامها أول شحنة منتجات نفطية من السعودية بعد توقف دام عدة أشهر.
وأوضح وزير البترول المصري، طارق الملا، أن بلده استلم شحنتيْن من وقود الديزل يوميْ الجمعة والسبت من شركة أرامكو السعودية، لافتًا إلى أن هناك شحنتين أخريين من المقرر وصولهما بنهاية مارس/ آذار الجاري.
وأشار الملا في تصريح لمحطة تلفزيون فضائية محلية أن قيمة شحنات النفط السعودي تتراوح شهريا بين 320 و340 مليون دولار، مع فترة سماح 5 سنوات قبل بدء سداد قيمة النفط.
وجاء هذا بعد أيام من إعلان وزارة النفط المصرية أن شركة أرامكو السعودية سوف تستأنف توريد شحنات المنتجات النفطية إلى مصر.

وكانت مصر أعلنت نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أنها سوف تشتري ما تحتاجه من منتجات نفطية من الأسواق العالمية، بعد شهرين من توقف شركة أرامكو عن مدها بالنفط.
وكانت السعودية قد أبلغت مصر بأن وقف شحنات منتجات النفط السعودية إليها - بحسب اتفاق تقدر قيمته بـ23 مليار دولار - إلى أجل غير مسمى.
وأفادت تقارير في وقت سابق بأن الخطوة التي اتخذتها السعودية جاءت بعد خلاف البلدين بشأن الصراع في سوريا، وتقارب مصر أكثر من روسيا، الداعم الأساسي للرئيس بشار الأسد، الذي تعارضه السعودية.
لكن شركة أرامكو قالت إن تأجيل الشحنات كان نتيجة ظروف تجارية خاصة بها فى ظل المتغيرات التى شهدتها أسعار النفط العالمية فى الأسواق خلال الفترة الماضية وقيام السعودية بتخفيض مستوى إنتاجها، وهو ما تزامن مع أعمال خاصة بالصيانة الدورية لمعامل التكرير.
وكانت السعودية قد مدت مصر بمليارات الدولارات على هيئة مساعدات وقروض، بعد إطاحة الجيش بالرئيس محمد مرسي في 2013، وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي السلطة، ثم زيارة الملك سلمان للقاهرة في أبريل/نيسان.
واتفق البلدان خلال الزيارة على تمويل السعودية للواردات المصرية من أرامكو على مدى خمس سنوات.
وتختلف حكومتا البلدين بشأن الصراع في سوريا، وعدم استعداد القاهرة لإرسال قوات للمشاركة في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

- **L'Orient Le Jour – Lundi 20.03.2017**
  - Pékin ferme sa dernière centrale au charbon
  - La Jordanie sécurise le financement de sa centrale au pétrole de schiste

Details:

Pékin ferme sa dernière centrale au charbon
La dernière grande centrale au charbon de Pékin, souffrant actuellement à nouveau d'un très grave épisode de pollution de l'air, a suspendu ses opérations, ce qui signifie que l'électricité de la métropole est désormais exclusivement générée par le gaz, a annoncé hier l'agence Chine nouvelle. La fermeture de la centrale thermique de Huangneng a été annoncée dans la foulée de la session annuelle du Parlement (ANP), au cours de laquelle le Premier ministre chinois Li Keqiang avait promis de rendre un ciel bleu aux Chinois.
Premier pollueur de la planète, la Chine est de plus en plus régulièrement asphyxiée par un nuage de pollution toxique. Chine nouvelle rapporte que Pékin est la première ville de Chine dont l'électricité est intégralement générée par le gaz naturel, ce qui avait été un des objectifs fixés par le plan quinquennal de 2013 de la capitale.
La centrale de Huangneng est la quatrième à avoir été remplacée depuis 2013 par une usine fonctionnant au gaz. L'annonce de sa fermeture est intervenue dans la nuit, peu avant que la municipalité n'émette dimanche une alerte bleue à la pollution de l'air. Le smog assombrit depuis déjà plusieurs jours le ciel de la capitale, une situation qui devrait se poursuivre cette semaine. Depuis la fermeture mercredi de la session

annuelle du Parlement, le niveau de particules fines à 2,5 pm, c'est-à-dire d'un diamètre de 2,5 microns, oscille entre 200 et 330, soit dix fois plus que le niveau maximal recommandé par l'Organisation mondiale de la santé (OMS).

La Jordanie sécurise le financement de sa centrale au pétrole de schiste

Enefit peut débuter la construction de la centrale, d'une capacité de 470 mégawatts, qui devrait commencer à générer de l'électricité pour la consommation locale en 2020.

Attarat Power Co (APCO), la filiale jordanienne de la compagnie estonienne Enefit, a annoncé jeudi que son plan de construction en Jordanie d'une centrale électrique alimentée en pétrole de schiste, pour 2,1 milliards de dollars, serait financée par un consortium de banques chinoises.

Cet accord de financement permettra à la compagnie de débuter la construction de la centrale, d'une capacité de 470 mégawatts, qui devrait commencer à générer de l'électricité pour la consommation locale en 2020, a déclaré un responsable de la compagnie.

L'année dernière, Attarat avait signé des accords initiaux avec Bank of China et Industrial and Commercial Bank of China, à hauteur de 1,6 milliard de dollars en financement par emprunt.

Le projet a été approuvé en 2014, mais il a été confronté à des retards et des désaccords sur le prix de vente de l'électricité de la centrale et de sa connexion au réseau national. Encouragé à l'origine par les hauts prix du gaz et de l'essence, le projet a été affecté par la chute des prix du pétrole au cours des dernières années, ce qui a retardé la sécurisation de son financement, a déclaré un responsable énergétique.

Le consortium qui détient le projet est composé de YTL Power International Bhd of Malaysia et Yudean Group of China, qui détiennent chacun 45 % de la centrale, et les 10 % restants sont détenus par Enefit. Par ailleurs, China's Guangdong Power Engineering Corp a été sélectionné pour mener l'ingénierie, l'approvisionnement et la construction de la centrale. La firme a conclu un accord d'achat d'énergie de 30 ans avec la National Electric Power Company of Jordan (Nepco).

La centrale utilisera les vastes réserves de schiste jordaniennes, ce qui permettra au royaume de réduire les importations de produits pétroliers, a déclaré un responsable énergétique. La centrale devrait consommer environ 10 millions de tonnes de pétrole de schiste par an. Enefit est la plus grande compagnie mondiale de pétrole de schiste.